

دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

الباحث عامر شبل زيا بولص

أ.م.د. محمد علي جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

المستخلص

تعدّ الصناعات الكيماوية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد اي بلد، من خلال ما تتحمّله هذه الصناعات من جزء هام من التغيرات الواردة في الناتج الصناعي التحويلي، فضلاً عن ان لهذه الصناعات تداخلات وتشابكات قطاعية واسعة مع بقية قطاعات الصناعة التحويلية، ومع قطاع الزراعة والخدمات، من خلال ما تقدمه هذه الصناعات من منتجات تدخل كمستلزمات انتاج مثل الاسمدة الكيماوية إذ تستخدم في انتاج المحاصيل الزراعية، إضافة للمجالات المتنوعة لاستخدام الفوسفور في الصناعات الغذائية ، لدرجه أنه يصعب إيجاد مادة غذائية لا يدخل في تحضيرها هذا العنصر المهم، حيث يدخل في صناعة الخبز والبسكويت والأجبان بأنواعها وكوسيط في صناعتي الملح والسكر، كما ان بعض المركبات والمواد المنتجة من قبل القطاع الكيماوي تستخدم في الصناعات الجلدية ودباغة الجلود، وصناعة المنسوجات... الخ.

الكلمات المفتاحية/ الصناعات الكيماوية- القطاع الصناعي- المؤشرات الاقتصادية (الاسعار الجارية، الاسعار الثابتة)- الاسهام النسبي

An analytical study of the reality of chemical industries in Iraq for the period (1995-2007)

Abstract:

Is the chemical industries of great importance for the economy of any country, through what is borne by these industries is an important part of the changes contained in the industrial output of transfer and, moreover, that these industries are overlaps and intricacies of sector-wide with the rest of the manufacturing sectors, with agriculture and services , through the offering of these industries produce Production requirements intervention such as chemical fertilizer used in the production of agricultural crops, in addition to the various areas for the use of phosphorus in the food industry, to the extent that it is difficult to find material Food preparation is not included in this important element, where it enters in the manufacture of bread, biscuits, cheese and salt industries as a mediator in and sugar, as some vehicles and materials produced by the chemical sector are used in leather industries and tanning leather, and textiles, ... etc

Key words/ chemical industries – the industrial sector- The economic indicators (currentprices, fixed prices) relative contribution



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد ١٨

العدد 69

الصفحات ١٨٩ - ٢٠٤

البحث مستل من رسالة ماجستير



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

المقدمة

شهد القطاع الصناعي العراقي خلال العقود الثلاث الأخيرة أحداث كثيرة أثرت في نشاطه الانتاجي، إذ مر بظروف الحروب الطويلة والتي أدت الى التوجه الحكومي لدعم قطاع التصنيع الحربي على حساب هذا القطاع، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي دام مدة (١٣ سنة) والذي أثر بشكل كبير من خلال عدم قدرة هذا القطاع على استقدام أحدث الانجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة، مضافاً الى ذلك سوء الإدارة والتنظيم، ناهيك عن الاضطرابات السياسية والامنية بعد أحداث عام (٢٠٠٣) وما تلاه من احتلال امريكي، مما أدى الى تأخر حركة التنمية الصناعية في العراق، مسبباً انخفاض الطاقة الانتاجية للقطاع الصناعي، وكل هذا أثر على الطاقات الانتاجية، وعلى الانتاجية، والقدرة التنافسية للقطاع. ولاهمية القطاع الصناعي الكيماوي بوصفه احد القطاعات المهمة والاساسية لاي اقتصاد، نظراً لتشعب وتنوع علاقاته الاقتصادية المتبادلة مع القطاع الصناعي التحويلي، ومع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، فضلاً عن قدرة هذا القطاع على التأثير في تركيب العمالة الموجودة في الاقتصاد، لذا فمن الضروري اجراء بحث يحلل واقع هذا القطاع في الاقتصاد العراقي، ومعرفة المعوقات والمشكلات التي تعيق نموه وقدرته على التطور، والعمل على وضع السبل لتمكينه من مواجهة التحديات، والذي يتم من خلال تطوير واقع هذا القطاع ضمن رؤية تنموية واضحة، تهدف لانشاء قاعدة صناعية قوية تجابه تحديات الاسواق الدولية والاقليمية، فكان لا بد من وجود مقترحات تعمل على تحقيق ذلك، ولتسمح لهذا القطاع بمواجهة المرحلة القادمة ضمن مبدأ آلية السوق وتماشياً مع السياسة الجديدة التي ينتهجها الاقتصاد العراقي الجديد.

اهمية البحث

يعد القطاع الصناعي الكيماوي احد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، ونتيجة للمشكلات والمعوقات التي عانى منها هذا القطاع والتي تزايدت بعد عام (٢٠٠٣)، بسبب ما مر به الاقتصاد العراقي من ظروف واوضاع غير مستقرة، وهذا مما انعكس على قدرة القطاع على النمو والتطور وبما يخدم المجتمع. وكل هذا أدى الى ضرورة وجود دراسة تعمل على وضع عدد من الاجراءات لتطوير واقع هذا القطاع ومكوناته من الوحدات الصناعية، وبما يؤدي الى ان يأخذ القطاع المكانة التي يستحقها.

مشكلة البحث

يعاني قطاع الصناعات الكيماوية في العراق من واقع متردي، نتيجة غياب استراتيجية واضحة تعمل على توجيه وتنظيم موارده الاقتصادية ناحية مجالات استخدامها المثلى، ويرجع ذلك الى عدم قيام الدراسات والاستثمارات فيه على مبدأ التخطيط السليم، وكل هذا اسهم في تركز نمو هذا القطاع، فضلاً عن ضعف تأثيره في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

اتسام واقع قطاع الصناعات الكيماوية في العراق بالتراجع في الاداء الاقتصادي لاسيما بعد أحداث عام (٢٠٠٣)، فضلاً عن انخفاض قدرة هذا القطاع على تلبية الحاجات المحلية من المنتجات الصناعية الكيماوية.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

هدف البحث

دراسة واقع قطاع الصناعات الكيماوية في العراق، من خلال أهم مؤشراتهما الاقتصادية والاسهام النسبي له في قطاع الصناعات التحويلية، والعمل على تحديد المشكلات والاسباب المؤدية لهذا الواقع، ومن ثم اقتراح جملة من الخطوات والاجراءات التي تهدف الى النهوض بهذا الواقع، وبما يؤدي الى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة في الاقتصاد، من خلال الاستخدام العقلاني لتلك الموارد.

حدود البحث

تم تحديد الحدود المكانية بقطاع الصناعات الكيماوية في العراق، نظراً للاهمية النسبية التي لدى القطاع ضمن القطاع الصناعي التحويلي.

اما بالنسبة للحدود الزمنية فقد عمل الباحث على اختيار المدة الزمنية (١٩٩٥-٢٠٠٧)، وذلك بهدف تحليل واقع واهمية القطاع قبل احداث عام (٢٠٠٣) وبعدها، نظراً للتغير الكبير الذي حدث بعد ذلك العام.

منهجية البحث

بسبب طبيعة مشكلة البحث وفرضيته وهدفه، تطلب الامر المزج ما بين منهجية الاستنباط، ومنهجية الاستقراء، من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات والاحصائيات المتوفرة عن البحث، ومن ثم تحليلها من اجل التعرف على المشكلة وتشخيص مسبباتها ومن ثم العمل على وضع الحل المناسب.

مصادر البحث

- ١- الكتب العربية والأجنبية والدوريات والبحوث والمواقع الالكترونية.
- ٢- البيانات والاحصاءات السنوية لوزارة التخطيط، ووزارة الصناعة والمعادن.

اولاً: نبذة مختصرة عن الصناعات الكيماوية

تتمثل الصناعات الكيماوية بصناعات عدة منها صناعة الادوية والعقاقير، والاسمدة، ومواد البلاستيك الخام، والالياف والخيوط الصناعية، وصناعة الاصباغ، والصابون والمنظفات، ومواد التجميل والعطور، والحبر، واستخلاص الكبريت، ومنتجات المطاط، وصناعة الاطارات، والبطاريات، والانابيب المطاطية، فضلاً عن المنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري وصناعة الاسفلت.^(١)

وقد تم تعريف الصناعات الكيماوية على وفق التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (ISIC)، بانها الصناعة التي يسيطر على عملياتها الطبيعية الكيماوية.^(٢)

ويشار الى ان الصناعات الكيماوية في العراق قد تخلفت كثيراً عن بقية دول العالم الاخذة بالنمو، بسبب ما واجهه العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة، من ظروف الحرب مع ايران، وحرب الخليج الاولى التي دمرت وبشكل كبير البنى التحتية، فضلاً عن التأثيرات الكبيرة للحصار الاقتصادي الذي فرضه المجتمع الدولي، وما واجهه العراق في عام (٢٠٠٣) من تغيير سياسي عنيف من خلال قوة خارجية، وما تبعه من احتلال امريكي دام حتى عام (٢٠١١)، وكل هذا اثر على الوضع الصناعي بشكل عام، وعلى قطاع الصناعات الكيماوية بشكل خاص. ولا بد من الإشارة الى ان الحكومة العراقية قد حاولت من قبل تطوير القطاع الصناعي من خلال اعداد سلسلة من الخطط الاقتصادية، فاصدرت التشريعات والقوانين الخاصة بهذا القطاع، ولكن اغلب هذه الخطط لسبب أو لآخر قد تعثر تنفيذها، وكما انه لم تلقى الصناعة الكيماوية الاهتمام الكافي، لذا كان تطورها بطيئاً على الرغم من ان العراق يملك الكثير من الامكانيات التي توفر المناخ الملائم للاستثمار بتلك الصناعة، كتوفر المواد الاولية وبكميات اقتصادية مناسبة، فضلاً عن وجود الايدي العاملة المحلية، وتوفر الاموال اللازمة للاستثمار في تلك الصناعات، لكن العراق ظل مستورداً للكثير من منتجات الصناعة الكيماوية، ويعود ذلك بسبب ضعف البنية التحتية والاعتماد على الواردات النفطية في تمشية امور الدولة وعدم توافر البيئة القانونية وبتشريعات جديدة تواكب التطورات السياسية والاقتصادية الحاصلة في البلد وبما يساهم في تطوير تلك الصناعات.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد الشركات العامة العاملة بالقطاع الكيماوي في العراق (٢١) شركة عامة^(٣)، واغلبها تعاني الانخفاض في كميات الانتاج بسبب ماتعاني من مشاكل وبالتالي حدوث خسائر، وهذا يعود لجملة من الاسباب الداخلية والخارجية، اما بالنسبة للمشاريع الصناعية المسجلة وكاملة التأسيس بالقطاع الصناعي الكيماوي الخاص فقد بلغت (٢٢٥١ مشروعاً) وذلك لغاية (٢٠٠١/٤/١)، واغلب هذه المشاريع صغيرة ومتوسطة (فالحجم التقريبي للعمال في كل مشروع ما بين ١٠-٢٠ عامل)، وحصّة محافظة بغداد هي الاكبر فبلغت (١٥٣٥ مشروعاً)، اما المشاريع قيد التأسيس وللتاريخ نفسه فقد بلغت (١٢٢٦ مشروعاً)، وحصّة محافظة بغداد كانت ايضاً الاكبر وبلغت (٤١٨ مشروعاً)، وبالنسبة للاجازات الممنوحة لمشاريع القطاع الكيماوي المختلط وللتاريخ نفسه فقد بلغت (١٢) اجازة من مجموع (٤٤) اجازة^(٤)، ان هذا كله يشير الى ضعف القطاعين الخاص والمختلط في مجال انتاج المنتجات الكيماوية، وفي تلبية الطلب المحلي من هذه المنتجات، واستقطاب القوى العاملة.

اما على الصعيد الدولي فقد تمكنت الصناعات الكيماوية فيها من ان تتطور من ناحية النوعية والكمية، حيث تنتج (الصين، امريكا، اليابان، المانيا، بريطانيا، الهند، فرنسا، كوريا الجنوبية، ايطاليا، ايرلندا، البرازيل، كندا، المكسيك) حوالي (٨٠.٦%) من منتجات الصناعات الكيماوية على مستوى العالم، وذلك عام (٢٠٠٨)، وجاءت الصين في المرتبة الاولى كأكبر منتج للصناعات الكيماوية والتي شكلت منتجاتها مانسبته (٢١.١%) من المنتجات الصناعية العالمية. اما الولايات المتحدة الامريكية فقد جاءت في المرتبة الثانية وبنسبة (١٨%) بالنسبة الى المنتجات الصناعية العالمية وللعام نفسه^(٥) يضاف الى انه يعمل في مجال الانتاج الصناعي الكيماوي الاوربي اكثر من (١.٥) مليون عامل، ذلك في عام (٢٠٠٧)، فضلاً عن وجود (١٢) شركة من اصل (٣٠) شركة عملاقة مختصة في هذه الصناعات وموجودة في اوربا حالياً، وتنتج هذه الشركات (١٠%) من منتجات الصناعات الكيماوية على مستوى العالم. كما ان مبيعات الصناعة الكيماوية للدول الاوربية (فرنسا، ايطاليا، بريطانيا) قد بلغت وللعام نفسه (١٤.٥%، ١١.٠٩%، ١٠.٣%) على التوالي، وذلك من اجمالي مبيعات الاتحاد الاوربي^(٦)، وصنفت فرنسا بالمرتبة الثانية بعد المانيا على مستوى اوربا، حيث بلغت مبيعات فرنسا عام (٢٠٠٨) حوالي (٨٥.٨) بليون يورو، كما ان القوه العاملة بالصناعات الكيماوية الفرنسية بلغت حوالي (١٨٢١٤٠) عامل مكونة مانسبته (١٦%) من القوه العاملة الاوربية^(٧). يتبين مما سبق مدى اهمية الصناعة الكيماوية بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة، من خلال ما تسهم به تلك الصناعات في الناتج المحلي لتلك الدول، وفي مجال استخدام القوى العاملة المحلية، والذي انعكس على النمو الاقتصادي فيها.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

ثانياً: واقع قطاع الصناعات الكيماوية في العراق

من خلال بيانات واحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط تم الوقوف على واقع الصناعات الكيماوية، وذلك من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية (بالاسعار الجارية والثابتة) للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)^(٨)، والتي سيتم بالشكل الآتي:

١- بالاسعار الجارية: يتبين من الجدول (١)، والشكل (١)، أن متوسط عدد المشتغلين للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧) قد بلغ (31587.23 منتسباً)، ومتوسط نسبة التغير السنوي (٥.٧٣%)، وسجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) معدلًا اقل من المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، إذ كان في المدة الاولى (٤.٦%)، اما في المدة الثانية فبلغ (٦.٩%)، ويعود سبب ذلك الى زيادة رواتب المشتغلين في القطاع العام مقارنة بالرواتب والامتيازات الممنوحة للمشتغلين بالقطاع الخاص، إذ ان اغلب مشروعات القطاع العام تعدّ من المشاريع الكبيرة.

بالنسبة لمتوسط قيمة الانتاج في قطاع الصناعات الكيماوية للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧) فقد بلغ (٢٨٦٠٣٨.٨٢ مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (٤١.٢٣%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) معدلًا اعلى من المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، إذ كان في المدة الاولى (٦٩.٩%)، اما في المدة الثانية فبلغ (٦٦%)، ويعود ذلك بسبب الاوضاع التي شهدها العراق بعد التغيير السياسي الذي حدث عام (٢٠٠٣) والتي انعكست على مستوى انتاج الوحدات الانتاجية المكونة للقطاع الكيماوي، اضافة الى اسباب اخرى سيتم الاشارة لها في فقرة لاحقة.

اما متوسط مستلزمات الانتاج للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧) قد بلغ (١٢٠٧٧٣.٥٣ مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (٥٥.٧٩%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) معدلًا اعلى بكثير من المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، إذ كان في المدة الاولى (٥١.٢%)، اما في المدة الثانية فقد بلغ (١٢١.٥%)، ويعود ذلك بسبب التضخم الاقتصادي على المستوى العالمي، الذي ينعكس على اسعار مستلزمات الانتاج، إذ تعدّ اغلب مستلزمات الانتاج مستوردة، لذا فان ارتفاع قيمة هذه المستلزمات تتأثر بارتفاع اسعارها في الخارج.

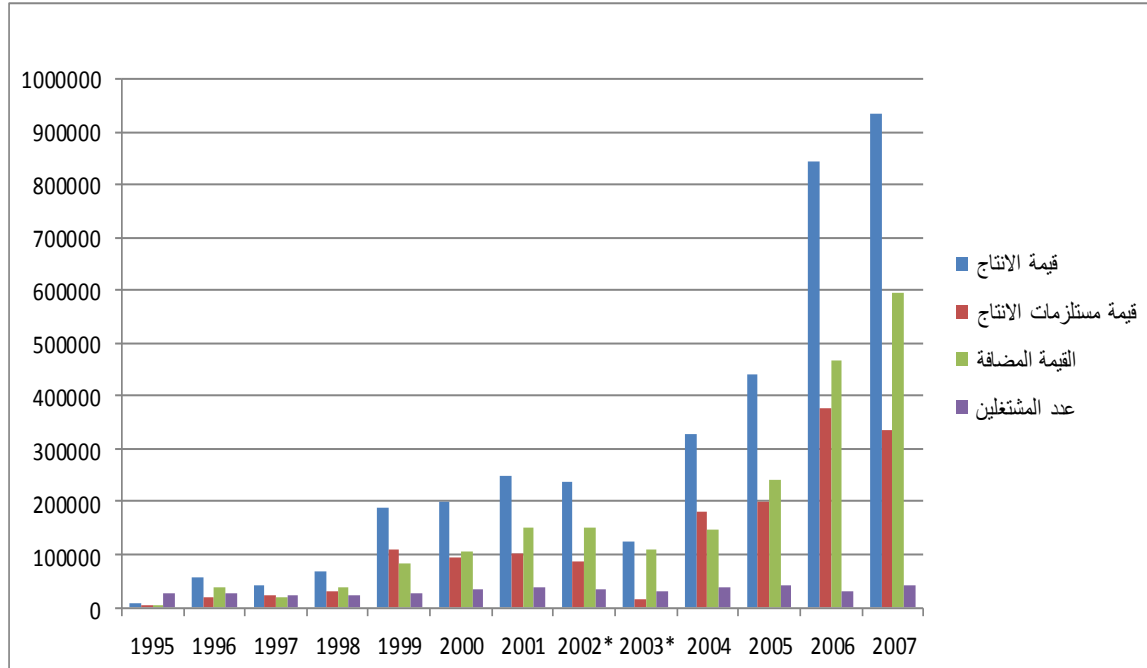
وسجل متوسط القيمة المضافة للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧) (١٦٥٢٦٥.٢٩ مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (٣٥.٣٣%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) معدلًا اعلى بكثير من المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، إذ كان في المدة الاولى (١٠.٢٧%)، اما في المدة الثانية فقد بلغ (٥٣%)، وسبب ذلك يعود الى الانخفاض الكبير في المستوى الانتاجي، بسبب التدهور الكبير لواقع الشركات العاملة ضمن قطاع الصناعات الكيماوية، فضلاً عن اغلاق بعض مشاريع القطاع الخاص بسبب المنافسة الاجنبية لمنتجاتها.

من خلال ما سبق يتضح ان واقع الصناعات الكيماوية خلال المدة الاولى (١٩٩٥-٢٠٠٢) كان افضل نسبياً من المدة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، بسبب ماوجه القطاع من ظروف صعبة بعد التغيير السياسي عام (٢٠٠٣)، فضلاً عن عدد من المشكلات والمعوقات التي سيتم الاشارة لها في وقت لاحق.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق
 جدول (١) متوسط اهم المؤشرات الاقتصادية بقطاع الصناعات الكيماوية، ومتوسط نسبة التغير السنوي ومعدل النمو السنوي المركب للقطاع للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)، **للقيمة الجارية (٢٠٠٧)**

شكل (١) تطور المؤشرات الاقتصادية بالاسعار الجارية في قطاع الصناعات الكيماوية للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٧).

المؤشرات المتوسطات	عدد المشتغلين (منتسب)	قيمة الانتاج (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
متوسط المؤشر	31587.23	286038.82	120773.53	165265.29
متوسط نسبة التغير السنوي (%)	5.73	41.23	55.79	35.33
معدل النمو السنوي المركب (%)				
للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢)	٤.٦	٦٩.٩	٥١.٢	١٠.٢.٧
للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)	٦.٩	٦٦	١٢١.٥	٥٣

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٧).



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

٢- بالاسعار الثابتة: ان الارتفاع النسبي في قيم المؤشرات الاقتصادية يعود الى الارتفاع في معدلات التضخم بالاقتصاد العراقي، لذا فان دراسة هذه القيم بالاسعار الجارية غير كافية في اعطاء صورة عن مدى تطور هذه المؤشرات في الصناعات الكيماوية، نتيجة ارتفاع اسعار منتجات هذه الصناعات خلال مدة الدراسة، فكان لا بد من اللجوء الى التحليل بالاسعار الثابتة لمعرفة الواقع الحقيقي لهذه المؤشرات، لذا تم اعداد الجدول (٢)، الذي نلاحظ من خلاله ان متوسط قيمة الانتاج بالاسعار الثابتة (٤٨٨.٢٦ مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (١.٩٦%)، وسجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (٢٠٠٢-١٩٩٥) مانسبته (٤.٢%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) مانسبته (١٩%).

اما متوسط قيمة مستلزمات الانتاج بالاسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٧-١٩٩٥) فقد بلغ (٢٣٣.٥٥ مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (١٥.١٣%)، وسجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (٢٠٠٢-١٩٩٥) مانسبته (١٩.٢%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) مانسبته (٩١.٩%).

وسجل متوسط القيمة المضافة بالاسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٧-١٩٩٥) (٢٥٤.٧٢ مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (٥.٤٦%)، وسجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (٢٠٠٢-١٩٩٥) مانسبته (٦٧.٢%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) مانسبته (٥.٨%).

من خلال ما سبق يتضح ان المؤشرات الاقتصادية بالاسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٧-١٩٩٥) قد سجلت انخفاضاً، ويعود ذلك بسبب عدة عوامل ادت الى انخفاض الكميات المنتجة من قبل هذه الصناعات، وقد تمت الاشارة الى هذه الاسباب سابقاً.

جدول (٢) متوسط اهم المؤشرات الاقتصادية بقطاع الصناعات الكيماوية، ومتوسط نسبة التغير السنوي ومعدل النمو السنوي المركب للقطاع للمدة (٢٠٠٧-١٩٩٥)، وبالاسعار الثابتة

القيمة المضافة (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	قيمة الانتاج (مليون دينار)	المؤشرات المتوسطات
254.7٢	233.55	488.26	متوسط المؤشر
5.46	15.1٣	1.96	متوسط نسبة التغير السنوي (%)
			معدل النمو السنوي المركب (%)
٦٧.٢	١٩.٢	٤.٢	للمدة (٢٠٠٢-١٩٩٥)
٥.٨	٩١.٩	١٩	للمدة (٢٠٠٧-٢٠٠٣)

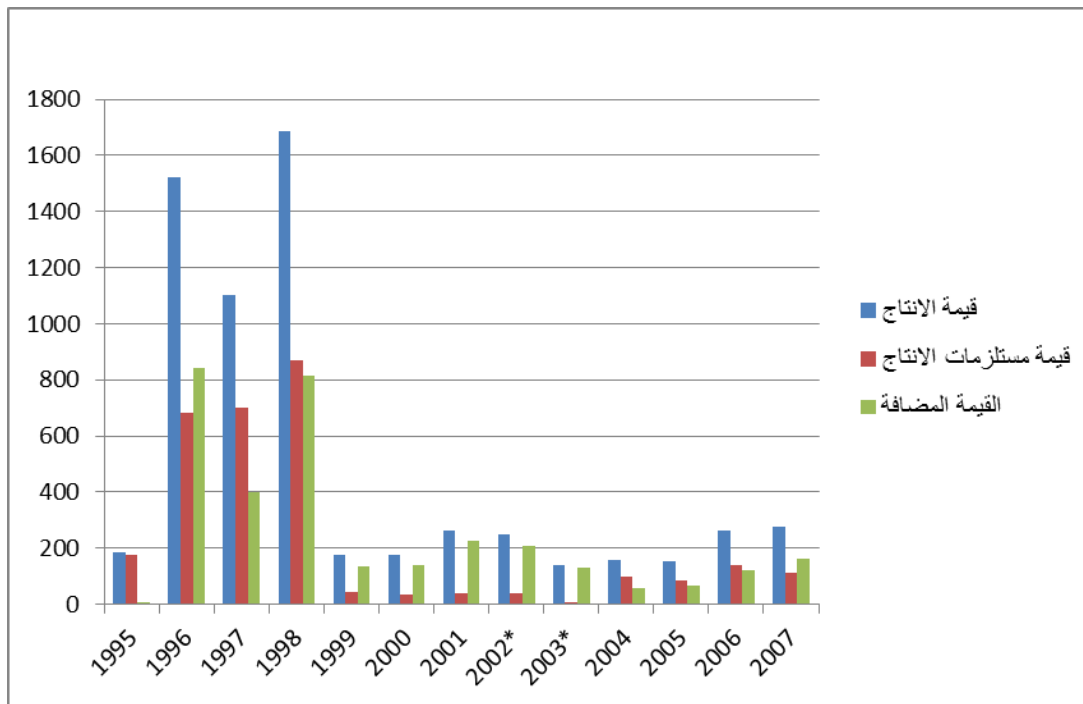
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات (٢٠٠٧-١٩٩٥)، وباستخدام الارقام القياسية الصادرة من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الارقام القياسية، الارقام القياسية لاسعار المدخلات والمخرجات للسنوات (٢٠٠٧-١٩٩٥).

شكل (٢) تطور المؤشرات الاقتصادية بالاسعار الثابتة في قطاع الصناعات الكيماوية للمدة (٢٠٠٧-١٩٩٥)



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٧)، وباستخدام الأرقام القياسية الصادرة من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية، الأرقام القياسية لأسعار المدخلات والمخرجات للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٧).





دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

ثالثاً: الاسهام النسبي لقطاع الصناعات الكيماوية في قطاع الصناعة التحويلية:

ان الصناعات الكيماوية تعتبر احدى فروع الصناعات التحويلية، وذلك بحسب التصنيف الدولي القياسي (ISIC)، وايضاً بحسب الاحصاء الصناعي لوزارة التخطيط العراقية. وتتميز هذه الصناعات بوصفها ذات اهمية كبيرة ومترابطة في تطوير قوى الانتاج، وتأمين الاستخدامات الكثيرة للاقتصاد القومي، وفي تأمين مستلزمات الانتاج للقطاع الصناعي من خامات ومواد ومنتجات جاهزة، فأخذت تستخدم الالياف الصناعية والتركيب والمواد الكيماوية المتعددة في الاغراض الصناعية، بذلك فان للصناعات الكيماوية اهمية كبيرة في عملية تنظيم وتسيير العملية الانتاجية بالقطاع الصناعي. وعليه يجب توضيح الاسهام النسبي لهذه الصناعات في قطاع الصناعة التحويلية وللمدة نفسها محل البحث، لذا تم اعداد جدول (٣) الذي يبين نسب الاسهام لقطاع الصناعات الكيماوية بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال قيمة الانتاج، وقيمة مستلزمات الانتاج، والقيمة المضافة، وعدد المشتغلين، وذلك للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧).

فالملاحظ من هذا الجدول ان نسبة المساهمة لقطاع الصناعات الكيماوية من خلال قيمة الانتاج، اتسمت بالانخفاض النسبي لنسب المساهمة، فبلغ متوسط نسبة المساهمة خلال مدة البحث ما نسبته (٢١.٨%)، وكانت اقل نسبة مساهمة على طول مدة البحث في عام (١٩٩٥) فبلغت (٢.٣%)، ويعود ذلك للانخفاض في قيمة الانتاج للصناعات الكيماوية بسبب تاثر الكميات المنتجة بالحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً آنذاك، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (٢٠٠٧) وبلغت (٣٥.٢%)، والملاحظ ايضاً من الجدول ان المدة الاولى من البحث (١٩٩٥-٢٠٠٢) كانت بنسب متذبذبة، فاقبل نسبة كانت في عام (١٩٩٥) والتي تمت الاشارة إليها سابقاً، اما اعلى نسبة فكانت في عام (١٩٩٩) وبلغت (٣٠.٤%)، اما بالنسبة للمدة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٧) فان ادنى نسبة مساهمة كانت في عام (٢٠٠٣) وبلغت (١٣.٨%)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة للظروف التي واجهت العراق آنذاك من حرب واضطراب سياسي والذي انعكس على انخفاض قيمة الانتاج بالقطاع الكيماوي، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (٢٠٠٧)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً.

اما بالنسبة الى اسهام قطاع الصناعات الكيماوية من خلال قيمة مستلزمات الانتاج، فانها تراوحت ما بين (٢.٧%-٣٣.٠٤%) على طول مدة البحث، وبلغ متوسط نسبة المساهمة خلال مدة البحث ما نسبته (١٦.٦%)، وكانت اقل نسبة مساهمة في عام (٢٠٠٣) وبلغت (٢.٧%)، ويعود ذلك لظروف حرب الخليج الثانية، اما اعلى نسبة مساهمة على طول مدة البحث فكانت في عام (١٩٩٩) وبلغت (٣٣.٠٤%)، اما ادنى نسبة خلال المدة الاولى فكانت في عام (١٩٩٥) وبلغت (٣.٠١%)، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (١٩٩٩)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً. اما بالنسبة للمدة الثانية فكانت ادنى نسبة في عام (٢٠٠٣) وقد تمت الاشارة إليها سابقاً، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (٢٠٠٦) وبلغت (٢٦.١%)، وقد تراوح الاسهام النسبي للقيمة المضافة ما بين (١.١%-٤٤.٥%) على طول مدة البحث، وقد بلغ متوسط نسبة مساهمته خلال مدة البحث (٢٥.٧%)، وكانت اقل نسبة مساهمة في عام (١٩٩٥) وبلغت (١.١%)، اما اعلى نسبة مساهمة على طول مدة البحث فكانت في عام (٢٠٠٧) وبلغت (٤٤.٥%). وبالنسبة للمدة الاولى فقد تراوحت نسبة المساهمة ما بين (١.١%-٣٧%)، فكانت ادنى نسبة في عام (١٩٩٥)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (٢٠٠٠)، وبلغت (٣٧%)، اما في المدة الثانية فقد تراوحت نسبة المساهمة ما بين (٢٠.٨%-٤٤.٥%)، فادنى نسبة مساهمة كانت في عام (٢٠٠٤)، وبلغت (٢٠.٨%)، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (٢٠٠٧)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

اما بالنسبة الى نسبة اسهام القطاع الكيماوي لعدد المشتغلين ضمن القطاع الصناعي التحويلي فقد تراوحت ما بين (١٢.٠٤%-٢٣.٠٢%) على طول مدة البحث، وقد بلغ متوسط نسبة المساهمة (١٥.٦%)، اما اقل نسبة مساهمة في عام (٢٠٠٠) وبلغت (١٢.٠٤%)، اما اعلى نسبة مساهمة على طول مدة البحث فكانت في عام (٢٠٠٥) وبلغت (٢٣.٠٤%)، وقد تراوحت نسبة المساهمة في المدة الاولى ما بين (١٣%-١٦.٠٢%)، فكانت ادنى نسبة في عام (١٩٩٥) وبلغت (١٣%)، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (١٩٩٩) وبلغت (١٦.٠٢%).

اما في المدة الثانية فتراوح الاسهام ما بين (١٣.٩%-٢٣.٠٢%)، فكانت ادنى نسبة مساهمة كانت في عام (٢٠٠٦) وبلغت (١٣.٩%)، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (٢٠٠٥)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً. جدول (٣) نسب الاسهام لقطاع الصناعات الكيماوية بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال قيمة الانتاج، وقيمة مستلزمات الانتاج، والقيمة المضافة، وعدد المشتغلين، للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

البنود السنوات	نسبة المساهمة لقيمة الانتاج (%)	نسبة المساهمة لقيمة مستلزمات الانتاج (%)	نسبة المساهمة للقيمة المضافة (%)	نسبة المساهمة لعدد المشتغلين (%)
١٩٩٥	2.3	3.01	1.1	13
١٩٩٦	23.3	14.8	34.1	13.7
١٩٩٧	15.4	13.9	17.5	13.04
١٩٩٨	18.4	14.5	23.1	13.8
١٩٩٩	30.4	33.04	27.6	16.02
٢٠٠٠	٢٥.٥	18.5	37	12.04
٢٠٠١	18.3	14.03	23	13.04
٢٠٠٢	18.4	11.6	11.8	15.5
٢٠٠٣	13.8	2.7	29.5	19.1
٢٠٠٤	19.2	18.1	20.8	18.6
٢٠٠٥	24.2	19.7	29.7	23.02
٢٠٠٦	30.2	26.1	34.5	13.9
٢٠٠٧	٣٥.٢	٢٥.٧	٤٤.٥	١٧.٦

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٧).



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

رابعاً: معوقات تطور قطاع الصناعات الكيماوية:

هناك عدد كبير من المعوقات التي تعيق تطور قطاع الصناعة الكيماوية، والمتأتية من الظروف الخارجية المحيطة بالقطاع، فضلاً عن المعوقات المتأتية من الظروف الموجودة في داخل القطاع نفسه، ومن أهم المعوقات:

- ١- التغييرات العنيفة للقيادة السياسية والحكومية والتي انعكست على الوضع الأمني داخل البلد وهذا ما خلق مناخ غير ملائم للاستثمار في القطاع الصناعي بشكل عام والقطاع الكيماوي بشكل خاص. فضلاً عن ذلك السياسات الاقتصادية المتبعة والتي فشلت في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال عدم تمكنها من توجيه الموارد الاقتصادية ناحية الخطط التنموية المناسبة وعلى وفق معيار كفاءة الاداء للانفاق.^(٩)
- ٢- اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد النفط في ادارة شؤونه، مما اسهم في تنمية القطاع النفطي بغية تصدير النفط بشكله الخام، ومن دون العمل على توجيهه نحو تحويل هذا النفط الى مشتقاته المتعددة، والتي تسهم في رفع القيمة المضافة للقطاع النفطي، لما للقطاع الكيماوي من دور كبير في هذا المجال بسبب طبيعة تعامله مع المواد والمركبات الكيماوية، وبسبب علاقته القوية مع القطاع البتروكيماوي، اللذين يعدان كالتوأمين السياميين لا ينفصلان.
- ٣- اعتمادية أغلب مشاريع القطاع الكيماوي على مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج، مما يجعل هذا القطاع عرضة للمؤثرات الخارجية وبشكل كبير، فضلاً عن ارتفاع اسعار هذه المستلزمات مما سينعكس على كلف الانتاج، ومن ثم على اسعار المنتجات، فيجعل هذه المنتجات غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية.
- ٤- النقص الكبير في انتاج الطاقة الكهربائية، واللازمة لتشغيل المكنان والالات، مما ينعكس على الانتاج والانتاجية داخل القطاع، وظهور طاقات انتاجية معطلة فيه.
- ٥- توقف الانتاج في بعض المصانع التابعة للقطاع، كمصنع الصوف الصخري والتابع لشركة ذات الصواري العامة، وذلك خلال سنتي (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) بسبب تقادم افران الصهر^(١٠)، فضلاً عن وجود المنتجات الاجنبية المنافسة لمنتوج المصنع والتي ادت الى توقفه ولمدة طويلة.
- ٦- اضافة لتعرض بعض المصانع التابعة للقطاع الكيماوي الى اعمال نهب وسلب، بعد التغيير السياسي عام (٢٠٠٣) مما اثر في انتاج تلك المصانع، مع عدم توفير مايلزم لاعادة تأهيل تلك المصانع.
- ٦- معاناة القطاع من مشكلة التقادم التكنولوجي للالات والمكنان، مما يستدعي الى ضرورة اعادة تأهيل القطاع بتكنولوجيات حديثة ومتطورة^(١١).
- ٧- عدم خضوع المشاريع الصناعية المراد اقامتها لدراسات جدوى جدية، بسبب النقص والضعف في الملاكات المتخصصة في هذه الدراسات، فضلاً عن النقص في المعلومات الاحصائية واللازمة للقيام بهذه الدراسات.
- ٨- مواجهة شركات القطاع الكيماوي لحالات الإغراق والمنافسة السعرية الشديدة للمنتجات المستوردة، وهذا ما انعكس على حصة هذه الشركات داخل الاسواق المحلية، وانخفاض مستوى الكميات المنتجة من قبل هذه الشركات.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

خامساً: مقترحات لتطوير القطاع:

من خلال ما تم عرضه من تحليل لواقع قطاع الصناعات الكيماوية، فلا بد من العمل على تطوير هذا القطاع، وذلك بهدف تحقيق التنوع في الانتاج الصناعي، والعمل من اجل احداث تغييرات باتجاه رفع الانتاج والطاقت الانتاجية للمشاريع الصناعية القائمة ضمن القطاع الكيماوي، بادخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، والعمل على جذب رؤوس الاموال من خلال توافر البيئة لتشجيع الاستثمار للمستثمرين المحليين والاجانب، وبما يؤدي الى التحول الى اقتصاد السوق، وتحقيق النمو والتقدم لهذا القطاع، ولتحقيق ماسبق فانا نقترح:

- ١- العمل على وضع الخطط والسياسات بعيدة المدى والتي تستند الى اهداف ورؤية تنموية محددة (حيث ان الخطط والسياسات التي قامت الدولة بوضعها قد اتسمت بعدم الجدية، وازضافة لوضعها اهداف وروى غير واقعية)، وان هذه السياسات والخطط تتطلب وجود مجموعة من الدراسات والمؤشرات التحليلية اللازمة لاجراء دراسات خاصة بتنمية وتأهيل قطاع الصناعات الكيماوية. ولا بد ايضاً من اعتماد مبدأ المراحل الزمنية لاحتواء مشكلة تنمية وتأهيل هذا القطاع وضمن اطار الخطط والسياسات بعيدة المدى، لذا يستلزم هذا الامر وضع برامج و خطط تفصيلية لاسلوب تأهيل الصناعات.
 - ٢- وضع سياسات تعمل على معالجة الاختلالات في بنية قطاع الصناعات الكيماوية، وبتجاه تطوير القطاع من خلال العمل على تشجيع المشاريع التي تزيد من التشابكات والارتباطات القطاعية، فضلاً عن العمل على تطوير المشاريع المكتملة والوسيلة للصناعات الكيماوية، والتأكيد على اقامة المشاريع التي لدى البلد ميزة نسبية ولاسيما تلك التي لها علاقة واضحة مع القطاع النفطي.
 - ٣- تركيز الانفاق الاستثماري في القطاع الصناعات الكيماوية على المشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وذات الاعتمادية الكبيرة على استخدام الموارد الاولية المحلية، وهذا ما يحقق الوفورات في العملات الاجنبية، والاعتماد على الامكانيات الذاتية المحلية في توفير حاجات البلد من المنتجات الصناعية.
 - ٤- اتخاذ الاجراءات اللازمة كافة لزيادة الانتاج والانتاجية داخل الوحدات الصناعية، والعمل على تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة، من خلال استخدام وتوافر التكنولوجيات والاساليب التقنية الحديثة، وبما يؤدي الى تعظيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية مع تحسين كفاءتها الانتاجية.
 - ٥- التوسع بالاستثمار البشري الذي يتمثل بالتعليم والمعرفة والبحث العلمي، لان هذا النوع من الاستثمار يرفع من مهارات وقدرات العاملين في القطاع الكيماوي، ويزيد من انتاجيتهم وفعاليتهم في دفع عجلة التطور والنمو داخل القطاع.
 - ٦- وضع الاجراءات التي تكفل خلق المناخ الملائم لنمو وتطور قطاع الصناعات الكيماوية، عن طريق وضع التشريعات والقوانين التي تكفل ذلك، فضلاً عن ضرورة توافر البنية التحتية والتي تعد ضرورية لتنفيذ أية خطة.
 - ٧- التوسع في نشاطات البحث والتطوير نتيجة الدور الذي تلعبه هذه النشاطات في مجال رفع كفاءة الوحدات الصناعية، وزيادة قدراتها التنافسية، فمن أهم المنافع التي تتحقق لهذه الوحدات (وخاصة الوحدات العاملة ضمن قطاع الصناعات الكيماوية)، ما يأتي: (١٢)
- حل مشكلات الإنتاج، وزيادة حجمه، دون زيادة مماثلة في التكاليف.
 - تحسين نوعية المنتجات، لتصبح أكثر قدرة على التنافس.
 - تقليص تكاليف الإنتاج، من خلال تحقيق معدلات أفضل من العمل إلى رأس المال.
 - تغيير أو إحلال تقنيات تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة، أو أرخص سعراً.
 - تنويع مخرجات الإنتاج.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

- ٨- العمل على تنمية وخلق تكنولوجيا محلية لتحل محل التكنولوجيات المستوردة، وذلك من أجل اضعاف التبعية للخارج من هذه الناحية.
- ٩- العمل على تشجيع الصادرات من المنتجات الكيماوية، من أجل تعزيز القدرة على تطوير الذات من خلال ما توفره الصادرات من السيولة من العملات الاجنبية.
- ١٠- القضاء على الفساد الاداري والاقتصادي داخل الوحدات الصناعية العامة للقطاع الكيماوي.
- ١١- وفيما يخص المشروعات الصناعية العامة فإنه بالإمكان القيام بتحويل ملكية بعض هذه المشروعات الى ملكية القطاع الخاص، وذلك على وفق الآليات الآتية: (١٣)
- أ- أساليب المشاركة مابين القطاع العام والخاص ضمن قطاع الصناعات الكيماوية، أو ما هو معروف " بعقد البناء- التشغيل - الإعادة"، الذي اشتهر باسم الـ BOOT، وهو عقد تعطي الجهة الحكومية بموجبه القطاع الخاص امتيازاً بإنشاء مرفق محدد وتشغيله ومن ثم إعادته في أجل متفق عليه، ويكون القطاع الخاص حينها قد استعاد التكلفة وحقق أرباحاً. وقد تم إستنباط أشكال تعاقدية مختلفة من هذا النوع، وان هذه العقود يمكن تطبيقها في تأهيل المؤسسات الصناعية العامة.
- ب- جعل العاملين مالكين مقابل بقائهم في المصنع أو احالتهم الى التقاعد لمن تجاوز عمره 50 سنة فما فوق، وتكون نسبة المالكين (٤٩%) من الموظفين، وتحويلهم بهذه الحالة من القطاع العام الى القطاع الخاص، وعندها يصبح الموظف مالكاً في المشروع، وبهذا يتحقق القضاء على الفساد المالي والاداري، لان أية خسارة سوف تعود على الموظف (المالك الجديد)، لذلك سوف يكون رقيباً على عملية الانتاج.
- ج- بيع نسبة معينة من هذه المعامل والمصانع الى القطاع الخاص بطريقة المزاد او الاسهم للحصول على رأس مال جديد، ومما يؤدي الى مد المعمل او المصنع بالاموال اللازمة من اجل اعادة الانتاج والتطوير من دون الحاجة الى الدولة، وبهذا سوف يتحقق انتاج ذو نوعية وكمية عالية ومنافسة في السوق ومنافسة للمستورد والاجنبي، وسوف نعطي روح جديدة من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتحويل القطاع العام الى اقتصاد السوق الحر.
- ١٢- توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الصناعي للقطاع الكيماوي، وإعطاؤه دوراً متميزاً لقيادة هذا النشاط، ولاهمية هذا الجانب ولاسيما وان التوجة الحكومي متجه نحو الخصصة والعمل بالية السوق، لذا فلابد من الاشارة الى العوامل التي تحدد نمو وتوسع الاستثمار في هذا القطاع، وبشكل موجز نذكر اهمها: (١٤)
- أ- معدل نمو الناتج المحلي: هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص، فزيادة الناتج تسهم في زيادة الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد، ومنها الاستثمار الخاص.
- ب- القروض المصرفية: بسبب ضعف الادخارات في العراق فان المشاريع الصناعية الخاصة تحتاج الى التمويل، فيتم الاعتماد عادة في تمويل الجزء الاكبر من استثمارات على القروض من المصارف، لذا فان وفرة القروض المصرفية من شأنها ان تدعم زيادة الاستثمار في القطاع الخاص العراقي.
- ج- سعر الصرف: يتأثر الاستثمار بالتقلبات التي تطرأ على سعر صرف العملة الوطنية.
- د- الضرائب المباشرة: والتي تؤثر سلبياً في الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها في الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي الى نقص الادخار والحد من الاستثمار.
- هـ- الاستقرار السياسي: ويعد من العناصر المهمة في توافر البيئة والمناخ الاستثماري، فهذا العنصر ذو تأثير كبير على الاستثمار في القطاع الخاص.
- و- الاستقرار التشريعي: يعد التشريع اداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عن كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والادارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار اما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار راس المال، واما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الاجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد... الخ.
- ي- البنية التحتية المادية والاجتماعية: ولها دور وتأثير كبير على زيادة الاستثمار ولاسيما لدى القطاع الخاص الصناعي، من خلال ما توفره من وفورات لهذا القطاع في مجال النقل والخدمات وتوفر القوى العاملة المؤهلة لادارة استثماراته.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

الاستنتاجات:

- ١- ان الحاجة لعملية التخطيط الصناعي اصبحت حاجة ملحة في الوقت الحاضر، وخاصة وان العراق قد مر بظروف واوضاع غير طبيعية انعكست على القطاع الصناعي التحويلي بشكل عام وعلى القطاع الصناعي الكيماوي بشكل خاص، لذا لا بد من وضع عدد من السياسات والاجراءات التي تطور الوحدات الصناعية العاملة ضمن القطاع، وبشكل يجعلها قادرة على مواجهة التغيرات والتحديات التي قد تواجهها في المستقبل.
- ٢- ان تطور المؤشرات الاقتصادية في قطاع الصناعات الكيماوية بالاسعار الجارية والتي تم تحليلها سابقاً، لاتعني ان القطاع المذكور يتمتع بكفاءة اداء عالية، بل جاء الارتفاع في مستوى المؤشرات نتيجة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي والذي انعكس على اسعار منتجات القطاع المذكور، اي لم يأتي الارتفاع في اداء القطاع نتيجة الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية أو زيادة الكفاءة الانتاجية، والدليل على هذا هو الانخفاض في قيم هذه المؤشرات عند استبعاد اثر التضخم من خلال اخذها بالاسعار الثابتة وهبوط معدل النمو السنوي المركب على طول مدة الدراسة.
- ٣- يعاني القطاع الصناعي الكيماوي من العديد من المشاكل والصعوبات التي تعرقل عملية نموه وتقدمه، ومن اهمها عدم وجود خطط جديّة تعمل على وضع الاستراتيجيات للنهوض بواقع هذا القطاع، وازافة الى ان القطاع يعاني من وجود مشكلة التقادم التكنولوجي لخطوطه الانتاجية، ومن مشكلة النقص في انتاج الطاقة الكهربائية والتي تؤثر سلباً على اداءه، كما ان القطاع الكيماوي العام يتأثر وبشكل كبير بالقرارات الوزارية القادمة من وزارة الصناعة والمعادن وما لهذا من تأثير على العملية الانتاجية، فضلاً عن تأثر القطاعين العام والخاص بالظروف العامة المحيطة بهما ولاسيما بعد احداث عام (٢٠٠٣).
- ٤- ان قطاع الصناعات الكيماوية بحاجة لايجاد سياسات واجراءات تعمل على النهوض بمستواه الانتاجي، وبما يجعله اكثر قدرة على المنافسة مع السلع الاجنبية، وخاصة وان الاقتصاد العراقي يشهد استيراد للسلع بدون وجود اي رادع يعمل على حماية المنتجات الصناعية الوطنية، مما يؤدي الى وجود ضغط كبير على الشركات العراقية وهذا يستعدي وضع الحلول من الاجراءات والسياسات الكفيلة بمواجهة هذا الواقع.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

التوصيات:

- ١- ضرورة توفير بيئة مناسبة للاستثمار في القطاع الصناعي الكيماوي، من خلال عدد من الاجراءات والسياسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وبما تساهم في تعجيل تنمية الاقتصاد الوطني.
- ٢- ضرورة وجود برنامج وطني للتأهيل والتطوير على مستوى القطاع الصناعي ككل، يوضع من قبل وزارة الصناعة والمعادن العراقية وبالتنسيق مع بقية الوزارات، ويكون الهدف من هذا البرنامج هو تغيير الظروف المحيطة بالقطاع الصناعي، والهدف الاخر هو تدعيم قدرة الوحدات الصناعية على الانتاج والمنافسة.
- ٤- العمل على التنسيق ما بين مخرجات التعليم الجامعي والمهني وحاجات قطاع الصناعات الكيماوية، من خلال توفير الملاكات العلمية من قبل الجامعات والمعاهد ذات الاختصاص في مجال اعداد الدراسات العلمية اللازمة لوضع الخطط الضرورية لتنمية القطاع المذكور، والعمل على تعليم وتدريب الملاك الفني على تشغيل التكنولوجيات والاساليب الحديثة في تشغيل معامل ومصانع قطاع الصناعات الكيماوية.
- ٥- اعادة هيكلة الشركات العامة العاملة ضمن قطاع الصناعات الكيماوية، من خلال معالجة المعوقات الادارية والمالية بوضع هيكل مبسط لهذه الشركات وبما يقلل من الاجراءات الروتينية اللازمة لاجراء التعاملات مع هذه الشركات، ومعالجة البطالة المقنعة داخل هذه الشركات وذلك من خلال العمل على توزيع القوى العاملة الفائضة على القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز في وجود هذه القوى، وبما يعمل في مرحلة لاحقة على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي في هذه الشركات.
- ٦- معالجة مشكلة التقادم التكنولوجي الموجودة في الصناعات الكيماوية للقطاع العام، من خلال فسح المجال للقطاع الخاص في الدخول كشريك لهذا القطاع، وتقديم الحكومة للتسهيلات اللازمة لنجاح هذه الشراكة من خلال الدعم القانوني والتشريعي، وتسهيل دخول التكنولوجيات الحديثة وبدون معرقلات كمركية، والعمل على تكييف وتوطين هذه التكنولوجيات وبما يتلائم مع حاجة الصناعات الكيماوية.
- ٧- زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي من خلال توجيه الواردات النفطية نحو الاستثمارات الانتاجية، والتي تعمل على زيادة الانتاج الحقيقي، وهذه الاستثمارات يجب ان تقوم وفق مبدأ الحاجة الضرورية ووفق الظروف والامكانات الموجودة في الاقتصاد العراقي.
- ٨- ضرورة تفعيل قانون التعرف الكمركية رقم (٢٢) لسنة (٢٠١٠)، نظراً لما لهذا القانون من ايجابيات فهو يعمل على حماية وتشجيع الصناعة الوطنية، اضافة الى عمله على الحد من استيراد المنتجات الصناعية ذات النوعية الرديئة.



دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق

للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

المصادر والهوامش

- ١- للتفاصيل راجع:
- د. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ٧٠.
- ٢- د. عبد الوهاب مطر الدايري، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٥٣.
- ٣- تم الحصول على عدد الشركات العامة من خلال الزيارة الميدانية وسؤال مدير الرقابة والإشراف للقطاع الكيماوي في وزارة الصناعة والمعادن العراقية، ومن هذه الشركات العامة لصناعة البطاريات، الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، شركة صناعات الاصباغ الحديثة، شركة ذات الصواري العامة للصناعات الكيماوية، الشركة العامة للفوسفات، وغيرها من الشركات العامة.
- ٤- وزارة الصناعة والمعادن العراقية، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم التخطيط والدراسات.
- ٥- United Nations Industrial Development Organization, International Yearbook of Industrial Statistics, Vienna, 2010, P64.
- ٦- Chris Stirling, The Future of the European Chemical Industry, KPMG International, 2009, P4. Web site:

www.KPMG.com

- ٧- موقع خاص بالاستثمار في فرنسا: www.investinfrance.org
- ٨- لقد تم تحليل واقع قطاع الصناعات الكيماوية (بالاسعار الجارية والثابتة) للمدة الزمنية (١٩٩٥-٢٠٠٧)، وذلك حسب ماتوفر من بيانات صادرة عن وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
- ٩- للتفاصيل: د. فلاح خلف الربيعي، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا، ٢٠١٠، ص ٢٥-٢٦. للتنزيل:

<http://mpira.ubu.ni-muenchen.de/28371/>

١٠- تقرير منشور على الموقع الالكتروني لديوان الرقابة المالية العراقية:

<http://www.bsairaq.net>

- ١١- المصدر السابق.
- ١٢- د. قويدري محمد، (واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية)، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول (التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية/جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص ١٦٣-١٦٤.
- ١٣- للتفاصيل راجع: الموقع الالكتروني للمعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي:

www.iier.org

- ١٤- د. مولاي لخضر عبد الرزاق، ود. بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ((دراسة حالة الجزائر))، بحث منشور في مجلة الباحث التي تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ٢٠٠٩، ٧/٢٠١٠، الجزائر، ص ١٣٩-١٤٤.

الموقع الالكتروني للمجلة:

<http://rcweb.luedld.net>